انتظام الهجرة اليهودية التي تمت بإشراف الحركة الصهيونية. وهي هجرة لفت النظر إليها، طابعها السياسي المتصل اتصالاً وثيقاً بمطلب الوطن القومي وتأييد السلطات البريطانية لها، وما رافقها من نمو دور المنظمة الصهيونية داخل فلسطين، مما ميزها عن هجرات سابقة أوصلت، إلى فلسطين، أعداداً من اليهود، لم يثر وصولهم من شكوك العرب، إلا أقلها.

ومن المعلوم أن الحركة الصهيونية كانت تعوِّل على الهجرة، بوصفها العامل الرئيسي الأول الذي يستند إليه المشروع الصهيوني برمته، أيا كان مدى مطالبها المقبلة، وإن المشروع كان معرضاً للفشل الكامل، لو لم يتحقق وجود يهودي بشري له القدرة، على مواجهة المحيط العربي، ومرتبط بالصهيونية وبمشروعها. وأيا كانت المعارف التفصيلية المتوافرة للعرب، حول المسائل المتصلة بالهجرة اليهودية، فإن الإحساس بخطرها برز، منذ ابتدأت، في ظل الاحتلال البريطاني. ولم يكن، بغير معنى إذاً، أن الرفض العربي للهجرة اقترن، على الدوام، برفض الوطن القومي اليهودي، في القرارات التي صدرت عن التجمعات السياسية الفلسطينية كافة، منذ المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى آخر المؤتمرات. وان التمسك بهذا الرفض، ميّز مواقف القوى والمنظمات الفلسطينية، السياسية والشعبية والاجتماعية، كافة بغير استثناء، سواء اتخذت هذه القوى والمنظمات مواقفها متفرقة أم موحدة. كما أن التركيز على رفض الهجرة، ميز طروحات الوفود العربية الفلسطينية، الأربعة المتعاقبة، التي أمت لندن، بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠، للتفاوض مع المسؤولين البريطانيين، ووضعت مطلب منع الهجرة اليهودية في مقدمة مطالبها.

## تصلب الرفض العربي

ولم يلن الرفض العربي للهجرة، في أي وقت من الأوقات، ولم يتجزأ، أي أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم توافق، ولم تمِل إلى الموافقة على عروض تكررت، بتقليص الهجرة وتقنينها، بدل منعها كلية. كما أنها لم تقبل، حين تلقت عروضاً تتصل بمسائل أخرى، أن تعطي موافقتها على ما كان قد تحقق، بالفعل، من هجرة قبل ذلك. وقد وجه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (دمشق، شباط (فبراير) ١٩١٩)، إلى مؤتمر الصلح، احتجاج الوطنيين الفلسطينيين الشديد «بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا [فلسطين] وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون المهاجرة إلى هذا البلد واستيطانه»[٢٥]؛ وذلك في السنة التي لم تكن فيها الهجرة المنظمة، طبقاً لالتزام بريطانيا، قد ابتدأت على نطاق واسع. والحاج أمين الحسيني، زعيم الحركة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية العليا، رفض أن يقبل وجود ٤٠٠ ألف يهودي كانوا قد استوطنوا، بالفعل، في فلسطين حتى العام ١٩٣٦، وذلك في حواره مع اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم لجنة بيل والتي جاءت للتحقيق، بعد اضراب ١٩٣٦، كما رفض أن يلتزم بشيء يتصل بمستقبلهم في فلسطين، حتى ولو أمكن قيام الحكم العربي فيها[٢٦].

وعوني عبدالهادي، عضو اللجنة التنفيذية، قال أمام اللجنة، بجلاء: «نعارض في